

## مسلمو ماينمار في ميزان العلاقات الدولية المعاصرة

يعتبر مفهوم السيادة الوطنية أحد أكثر المفاهيم قبولاً في دراسة وممارسة العلاقات الدولية. في نفس الوقت ينطوي هذا المفهوم على واحدة من أكثر الافتراضات الخاطئة حول العلاقات بين الدول، وهو افتراض المساواة. هذا الافتراض يعتبر أساس للصورة التقليدية للعلاقات الدولية والتي تحتل خيال كثير من دارسي هذا التخصص. صورة لتفاعل دول مستقلة ذات سيادة في إطار تغيب عنه السلطة. أي في هذا المستوى فإن الدول متساوية في حقيقة تمتعها بمبدأ " لا سلطة فوق سلطة الدولة". على عكس الأفراد في النظام السياسي المحلي التراتبي الذين يخضعون لسلطة شرعية قانونية معترف بها، فإن الدول في النظام السياسي الدولي يفترض أنه لا تخضع لأي سلطة وأن أي تراتبية بين الدول هي تراتبية مؤقتة نتيجة لموقع الدول في توازن القوى المادي: الاقتصادي/العسكري.

هذه الصورة على الرغم من سيطرتها على الجانب النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا أنها لا تمثل واقعها، أو على الأقل تخفي الكثير مما يجري في واقع العلاقات الدولية. هذا الزيف الناتج عن الربط بين السيادة وبين المساواة يعود إلى عدم وضوح خصائص وأبعاد السيادة في العلاقات الدولية. في كتابه *السيادة: النفاق المنظم* يفرق ستيفين كرينر بين السيادة الدولية القانونية (International Legal Sovereignty) وبين السيادة الوستفالية (Westphalian Sovereignty). حيث تتمحور السيادة القانونية الدولية حول الاعتراف الدولي (Recognition) والوضع القانوني للكيانات السياسية كأعضاء في العلاقات الدولية ومجتمعها

الدولي. يعتبر الأساس القانوني للسيادة الدولية القانونية هو الاعتراف بالكيانات السياسية التي نجسد دولة مؤسسة على إقليم محدد وتتمتع على هذا الإقليم باستقلال قانوني رسمي.

هذا الاعتراف يسمح لهذا الكيان بممارسة "حياته" الدولية بشكل قانوني والاستمتاع بالحقوق المرتبطة بهذا الاعتراف من ابرام اتفاقيات الى مشاركة في المنظمات الدولية والتصويت على قراراتها، الى الحصانة الدبلوماسية وغيرها من الحقوق. اذن هذا النوع من السيادة يشبه "بطاقة العضوية" التي تسمح لك بالحركة في إطار اجتماعي ما من خلال شخصية قانونية لها حقوق وواجبات. جودة "الحياة" في هذا الإطار تعتمد على السيادة الوستفالية والتي كما يقترح الاسم تمثل مبادئ سلام ويستفاليا لعام 1648. يعتبر الأساس السياسي للسيادة الوستفالية هو استبعاد سلطة أي فاعل خارجي من هيكل السلطة المحلية أو الوطنية. بمعنى، استبعاد سلطة أي فاعل خارجي من التأثير على العلاقة بين الحاكم والمحكوم داخل الدولة.

لا يوجد تلازم بالضرورة بين البعدين، فقد تتمتع دولة بسيادة ويستفالية واستقلال حقيقي لما يدور داخل حدودها مع افتقارها للاعتراف الدولي. والعكس، قد تتمتع الدولة باعتراف دولي مع تدخل سلطات خارجية في كل ما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم بالإضافة الى سياساتها الخارجية بالطبع. اذن، قد تتساوى الدول فيما بينها بمقياس السيادة الدولية القانونية، وقد تتمايز بميزان السيادة الوستفالية. هذا التمايز في السيادة الوستفالية لا يمثل حالات متفرقة هنا وهناك، بل هو واقع العلاقات الدولية الذي يجب أن ينظر له باحثي ومنظري العلاقات الدولية. قد تغيب السلطة بمعناها القانوني الرسمي عن العلاقات الدولية لكن هذا لا يعني غياب العلاقات السلطوية بين

الدول بل أنها متغلغلة ومجسدة في العلاقات الدولية، بمعنى: العلاقات الدولية علاقات تراتبية وليست علاقات غير سلطوية. فالاعتراف الدولي القانوني بدولتك يجعلها جزء من المجتمع الدولي ولكنه لا يضمن لها. مكان معين في هيكل التراتبية الدولية ناهيك عن المساواة في الممارسات الدولية. أي أننا نتحدث هنا عن عضوية تراتبية.

هنا نحتاج الى تفريق آخر يخص معنى السلطة، هذه المرة يقدمه ديفيد لايك في كتابه *التراتبية في العلاقات الدولية* والذي يفرق فيه بين السلطة القانونية (Legal Authority) والسلطة العلاقتية (Relational Authority). فالأولى تعني بالسلطة القانونية الرسمية الناتجة عن تولي منصب في هيكل اداري، وهذه غير موجودة في النظام السياسي الدولي. أما الثانية فتعني بالاتفاق بين فاعل (A) وفاعل آخر أو مجموعة من الفاعلين (B) يتنازلون بموجبه عن حريتهم في إدارة شؤونهم أو بعضها في مقابل تقديم الفاعل (A) نظام يحفظ الحد الأدنى من حقوقهم بحيث يضمن هذا النظام عدد من المبادئ الأساسية كالحق في الحياة (الأمن)، الحق في الملكية الخاصة (الاقليم) والحق في ابرام وضمن التزام جميع الأطراف بالعهود والمواثيق. على أن يتنازل، كما ذكرنا، الفاعل (B) عن جزء كبير من حريته في اتخاذ السياسات في مختلف القطاعات. بالطبع لا يوجد ميزان ثابت لما يقدمه كل من الطرفين في هذا الاتفاق بل تعتمد تلك العلاقة السلطوية، كما يرى لايك، على عمليات تفاوض مستمرة بين مقدم النظام وضمن منافعه من جهة وبين التابعين من جهة أخرى، مما ينتج عنه طيف من الاحتمالات للعلاقات السلطوية بين الطرفين.

قد تتخذ تلك العلاقات أيضاً مساراً ثنائي مباشر بين الدولة المسيطرة وبين الدولة التابعة، ومسار هيكلي غير مباشر بين إرادة الدولة المسيطرة مجسدة في مجموع ثقافة وقيم وقوانين ومؤسسات النظام وبين الدولة/الدول التابعة. في الحالة الأولى، عادة، يغلب الطابع المادي على أساس العلاقة السلطوية، أما في الحالة الثانية فيغلب الطابع الحضاري على أساس تلك العلاقات. دول الخليج على سبيل المثال تمثل مثال جيد على الطرف التابع في النوع الأول من العلاقات السلطوية ذات الطابع المادي المباشر الذي يعتمد على التنازل عن حرية اتخاذ الكثير من السياسات الأمنية والاقتصادية في مقابل نظام يقدم منافع أمنية واقتصادية لهذه الدول. بينما يمكن الإشارة إلى دول شمال أوروبا مثلاً كأطراف تابعة في علاقات سلطوية ذات طابع حضاري. هذا لا يعني أن دول الخليج، كمثال هنا، لا تتبع السلطة الحضارية لمقدم النظام، فقط أن الطابع المادي والمنافع المادية المتبادلة بين الطرفين تغلب على تلك العلاقة. كذلك هذا لا يعني أن دول شمال أوروبا لا تنتفع أمنياً واقتصادياً بشكل مباشر من علاقاتها السلطوية مع مقدم النظام، فقط أن الطابع الحضاري والقيمي يغلب على العلاقات السلطوية بين الطرفين.

سواء دول الخليج، أو دول شمال أوروبا، أو دول أمريكا الوسطى، أو جنوب شرق آسيا، في كل الأحوال لا يعني غياب السلطة الرسمية عن الإطار الذي تتفاعل خلاله هذه الدول المساواة بينها بل يعني وجود هيكل تراتبي يتضمن علاقات سلطوية مختلفة تربطها بمقدم النظام ومن خلالها ترتبط ببعضها البعض. بالطبع لكل من هذه الدول إرادة سيادية لكن هذا لا يعني المساواة بل يعني أن العلاقات الدولية محل ترتيب تلك الإرادات السيادية مادياً وحضارياً. هنا تظهر

السيادة القانونية كشرط بل منصة للتنازل عن السيادة الوستفالية، فحتى توقع على اتفاقية أمنية تتنازل بموجبها عن حرية اتخاذ القرارات الأمنية يجب أن تتمتع بسيادة قانونية. حتى يتم التدخل في شؤون الأسرة داخل الدولة يجب أن تتمتع بسيادة قانونية حتى تلتزم بهذا التنازل. هل يعني هذا المساواة في الحق في التدخل في شؤون الاسرة في الدول الغربية مثلاً؟ لا، لأن تلك الدول تحتل مرتبة أعلى، حضارياً ومادياً في العلاقات الدولية المعاصرة.

هذا لا يعني أن الدول ليس لها خيار الا التنازل عن سيادتها أو عن الجزء الأكبر من سيادتها. فهناك دائماً مجال للمقاومة. هناك دائماً مساحة للمقاومة الحضارية والمادية. هذا لا يعني الخروج من النظام بالضرورة والتخلي عن العضوية (السيادة القانونية) بل يعني محاولة بناء القدرات اللازمة للتفاوض مع مقدم النظام حول شروط العضوية (السيادة الوستفالية). الصين هنا ليست مثال جيد فقط بل أيضاً فاعل أساسي في معاناة مسلمي ماينمار. قد لا يتفق البعض مع التعامل مع الصين كدولة تابعة، لكن في النهاية نحن لا نعيش في نظام عالمي صيني، بل نظام عالمي ليبرالي غربي تضمن أمنه واستقراره ومنافعه الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية التي تجسد رؤيتها للعلاقات الدولية، والصين جزء من هذا النظام الا أن مقاومتها الحضارية والمادية داخل النظام، وليس للنظام، ضمننت لها مستوى عال من الاستقلالية، تلك الاستقلالية هي جوهر السيادة الوستفالية وهدف الإرادة السيادية الا أنها لا تتحقق بشكل تام الا لحفنة قليلة من الدول. فالصين من أكثر الدول انتفاعاً اقتصادياً وأمناً من النظام دون التنازل عن حريتها في التعامل مع عدد من القضايا كطبيعة النظام السياسي وحقوق الانسان وكذلك حقوق الأقليات. بل أن المقاومة

المادية والحضارية للصين ضمننت لها نطاق تأثير إقليمي (Sphere of Influence) تعمل على توسعته جغرافياً ليغطي جنوب آسيا بما في ذلك ماينمار ومحيطها، وتنوعه قطاعياً ليشمل هيمنة اقتصادية من خلال مبادرة (Belt and Road) التي تهدف كما يقال الى خلق "عولمة صينية" تعتمد على شبكة من الطرق والموانئ تغطي آسيا من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها وصولاً الى البحر المتوسط. أضف الى ذلك تمتع الصين بعضوية دائمة في مجلس الأمن مما يضعها في مرتبة عالية في العلاقات الدولية المعاصرة. مرة أخرى، هذا لا يعني أن كل هذا يحدث بعيداً عن نظر أو إرادة مقدم النظام الولايات المتحدة بل على العكس يعني أنه سيكون خاضع للتفاوض والوصول الى نقطة توازن (Equilibrium) يحفظ مصالح الولايات المتحدة كقائد للنظام والصين كقائد للإقليم.

هناك داخل هذا الهيكل التراتبي يتم قتل واغتصاب وتشريد المسلمين في ماينمار. لا يوجد سبب للاعتقاد بأن نقطة التوازن التي سيصل لها كل من الولايات المتحدة والصين ستشمل رفع المعاناة عن مسلمي ماينمار، قد تستخدم الولايات المتحدة تلك المعاناة كأحد أوراق التفاوض خاصة وأن حقوق الأقليات دائماً ما كانت أحد أهم تبريرات التدخل في شؤون الآخرين منذ نشأة النظام، الا أن الصين كما عرف عنها من مقاومة مادية وحضارية في حماية سيادتها ليس فيما يخص علاقة الحاكم والمحكوم فقط بل حتى في سياساتها الإقليمية لا يعتقد أنها سترضخ.

أنا وأنت، ننظر لمسلمي ماينمار داخل هذه العلاقات التراتبية ولا نستطيع أن نفعل الكثير. لدينا دول تمثلنا، دول ذات أغلبية مسلمة. دول تتمتع باعتراف دولي قانوني ولكنها تفتقر الى حد يمكن

احترامه من السيادة الوستفالية، دول تقبع في قاع التراتبية الدولية. شروط عضويتنا أو عضوية الكيانات التي تمثلنا قد تكون الأسوأ حتى وان ظهر علينا الاستمتاع بفتات النظام. فنقص المقاومة الحضارية والمادية نتج عنه نقطة توازن بيننا وبين مقدم النظام تميل بنا الى مستوى عال من التبعية والتخلي عن السيادة في مقابل القليل من المنافع، فنحن نفتقر الى قائد إقليمي أو تمثيل مؤثر في البنى المؤسسية الدولية في مقابل التنازل عن سياساتنا الأمنية والدفاعية والى حد كبير الخارجية. هذا يعني أنك لن تفعل شيء بشكل مباشر لرفع المعاناة عن إخواننا في ماينمار لأن ارادتك السيادية مجسدة في استقلال السياسة الخارجية خاضعة للإرادة السيادية للولايات المتحدة مقدم النظام. قد تحاول التفاوض معها حول شروط التبعية في محاولة يائسة لإقناعها بتبني قضية مسلمي ماينمار في إطار خطاب حقوق الأقليات واطاره الحضاري الدولي. هنا، سنتنظر الولايات المتحدة الى الطرف الآخر: ماينمار وستجد أنه ينتمي الى منطقة نفوذ الصين المقاومة حضارياً ومادياً لمثل هذه التدخلات. سنتنظر في شروط العلاقة مع الصين وتتنظر في شروط العلاقة معك، سنتنظر في موقع الصين من التراتبية الدولية وتتنظر الى موقعك، بل سنتنظر الى موقع ماينمار في التراتبية الدولية وتتنظر الى موقعك وستجد أنك تحتل موقع أدنى في التراتبية الدولية، ولن تفعل لك شيئاً.

السيادة أو المساواة بين الارادات السيادية لا تأتي مع بطاقة العضوية في العلاقات الدولية بل تحتاج من يحميها ويحارب من أجلها خاصة ان كانت لك التزامات عابرة للحدود الأمر الذي قد يتطلب قهر الإرادة السيادية للآخرين، هذا هو واقع العلاقات الدولية.

هذا